مدحت باشا:
الإصلاح الذي خُنق بِحبال السلطان

> كيف أطاح السلطان عبدالحميد الثاني برجل الدستور في ليلة ظلماء؟.

كان الشـك سـيف العدل عند العثمانيين، لكنه كثيرًا ما كان يُشـهر ليكون سيف انتقام. ففي منتصف القرن التاسع عشر، كانت الدولة العثمانية تتجه نحو الانهيار؛ تتوالى الأزمات الاقتصادية، ويتردد صدى الثورات في البلقان، وتتفـكك أوصال الإدارة، وسـط سـلطان ضعيف ومستشـارين أقوياء. في خضم هذا الاضطراب، برز مدحت باشـا بوصفه أحد أعمدة الإصلاح، لكنه كان أيضًا هدفًا لنظام يستبدل المحاكمة بالاغتيال.

غادر مدحت الآسـتانة بعد الاضطرابات في عهد السـلطان عبدالعزيز، لكنه عاد لاحقًا ليتولى وزارة العدلية ورئاسـة مجلس الشـورى، إلا أنه اصطدم بفسـاد الدولة وتخبطها. كتب في شـوال 1291هـ/1874م إلى سـكرتير السـلطان محذرًا من كارثة قادمة، ثم اعتزل العمل السياسي، لكنه بقي يرقب المشهد عن كثب.

الأزمات تعاقبت؛ الصدور العظام يتبدلون كأوراق الخريف، ومحمد رشـدي باشا وأسعد باشا لم يقدما حلًا، بل سـاءت الأمور حتى هدّد الإفلاس الدولة، وتدخلت القوى الأوروبية بحجج إنسـانية لكنها تحمل أطماعًا سياسـية. وفي ظل الفوضى، بدأ النفوذ الروسي يتسلل مستغلًا ضعف الدولة وهشاشة القرار.

وفي عام 1876م، جلس عبدالحميد الثاني على العرش العثماني وسط احتفال مهيب، وألقى خطابًا وعد فيه بالإصلاح، لكن خلف الوعود كانت ترتسـم ملامح استبداد مقنّع. اختار السلطان رجاله المقربين؛ محمود جلال الدين باشـا قائداً عامًا للجند، وسـعيد باشـا الإنجليزي رئيسًا للياوران، ثم تجاهل وعوده لمدحت باشا بشأن تعيين سكرتيرين من أهل الثقة.

لم يقدّر مدحت باشا حجم الخطر، فترك مسألة السرعسكر دون ضغط، رغم معرفته بأن دعم عوني باشا كان حاسمًا في خلع عبد العزيز. حين تلكأ السلطان في تنفيذ وعوده، قبل مدحت أنصاف الحلول، وتنازل عن بعض الشـروط في سـبيل إقرار الدستور. لكن السـلطان، الذي كانت عينه على استعادة السلطة المطلقة، بدأ التململ من مدحت، فقاومه بالمماطلة، ثم أوعز إلى رجاله بإفشاله. رفض نص الدستور كما كتبه مدحت، وأصر على تعديلات أفرغته من مضمونه. وأمام الضغوط، قبل مدحت على مضض.

تسـارعت الأحداث، وبدأ السـلطان يخطط للتخلص من مدحت. تمت محاكمته في جلسة مغلقة في قصر يلدز، خلف سـتار حضر السلطان شخصيًا ليراقبها، في خرق صريح لتعهدات علنية بمحاكمة علنية. الادعاء كان عبثيًا: اتُّهم مدحت بالتآمر على قتل السلطان المقتول عبدالعزيز، وقال الادعاء إن المؤامرة شـارك فيها عدد من الضباط والخدم، وجرى القتل بأمر مباشر من لجنة ضمت مدحت ورفاقه. لم تُقدَّم أدلة حقيقية، ولم يُسمح لمحامي مدحت بالتواصل معه إلا نادرًا.

صـدر الحكم بالإعدام، ثم خفف إلى النفي تحت ضغط دولـي. نُفي مدحت إلى الطائف، وظل هناك تحت رقابة مشـددة، يكتب لعائلته شكاوى من سوء العلاج والطعام. في رسائل متأخرة، أشار إلى أنه يُدسّ له السم، وأنه لا يثق بمن حوله. وفي 26 أبريل 1883، دهمته مجموعة رجال ليلاً، وخنقوه حتى الموت. أُرسـلت جمجمته إلى يلدز في علبة وُصفت بأنها تحوي "عاجًـا ياباني". لقد كان ختامًا مأساويًا لرجل أراد إصلاح الدولة فابتلعته.

قُتل مدحت باشا لا لأنه خان، بل لأنه صدق. السلطان، الذي وعد بالإصلاح، قتل الدستور وقتل صدقه. ولم يكن القتل بالسـم أو الحبل، بل كان اغتيالًا للدولة مـن الداخل. فتحوّل الحكم في عهد عبدالحميد الثاني من طموح إصلاح إلى عصر اسـتبداد طويل، ومهد الطريق لسقوط نهائي جاء بعد عقود. أما مدحت، فظل شاهدًا على أن الشك في السياسة قد يكون ضرورة، لكن حين يحكم السياسة وحده، يصبح طريقًا للدم.

المراجع:

1- زكريا بيومي، قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين (جدة: عالم المعرفة، 1991).

2- عبدالعزيز الشـناوي، الدولة العثمانية دولة اسلاميـة مفترى عليها (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1980).

3- محمد بن إيـاس، بدائع الزهور فـي وقائع الدهور، تحقيـق: محمد مصطفى (القاهرة: د.ن، 1984).

4- محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي (بيروت: دار النفائس، 1981).